تلال نيوز العربية تطرح ملف "الانتخابات في الوطن العربي"

الشمري: الانتخابات الامريكية سيكون لها تاثير على الصراعات بالمنطقة وتغيرات دستورية جوهرية بسبب الحراك الشعبي العام الماضي في العراق

العطعوط : كنا نامل تأجيل الانتخابات البرلمانية الاردنية بسبب الجائحة واي انتخابات بدون أحزاب سياسية لن تكون ناجعة

المطيري : تم حل مجلس الامة 9 مرات 6 مرات خلال آخر 15 سنة الاخيرة وتم اسقاط وزارتين

الموسوي : ضرورة مراجعة اجراءآت العزل السياسي على أعضاء الجمعيات المنحلة في البحرين بامر قضائي ولا عدائية كبيرة ضد الحكم

كتب — محمد الغسرة

قال السيد شرف الموسوي رئيس الجمعية البحرينية للشفافية، انه بسبب حراك 2011 تم حل جمعيتين سياسيتين كبيرتين هما جمعية الوفاق الاسلامية وجمعية وعد ، وان الانعكاس السياسي للبرلمان لم يكن بالذي يامل بها المواطن البحريني، وكنا نتمنى أن يعطي صبغة وحركة اكبر للتطور السياسي، مؤكداً بان الانتخابات في البحرين والتي بدأت بشكل منتظم منذ 2002 استمرت دون انقطاع ، جميعها اجريت في مواعيدها الدستورية كما يتطلب الدستور ذلك وهي احد المهام التي تساهم في الاستقرار السياسي لأي بلد.

وقال ان قانون الانتخابات يحتاج الى مراجعة بعد 20 عاماً من التطبيق ، وأن توزيع الدوائر على 40 دائرة ليس مشكلة كبيرة في البحرين ولكن المشكلة في سجل الناخبين، وطريقة توزيع الدوائر ليست هي المثلى ، وليست متساوية لا في المساحة الجغرافية ولا في العدد ، لذا فان جمعية الشفافية تطالب باعادة النظر الى تلك الامور، وتدعو لانشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات تمهيدا لانتخابات 2022.

لافتاً الى ان البحرين بحاجة لخفض سن الناخب الى 18 سنة والمترشح الى 25 سنة كما هو الحال بالعراق.

ومن ضمن المواضيع المهمة التي لاحظتها الجمعية اهمية مراجعة قوانين حرمان أعضاء الجمعيات المنحلة بأمر قضائي من مباشرة حقوقهم السياسية وحرمانهم من الترشح والحق المدني في التصويت وحرمانهم من الترشح لقيادة مؤسسات المجتمع المدني الاهلية ، هذا الانتقاص يتعارض مع حقوقهم السياسية دستوريا لاسيما ان حقهم في التصويت لم ينتقص ، ومطلوب من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذي إعادة النظر في ذلك وفي اعادة الحقوق السياسية كاملة الى أعضاء الجمعيات

السياسية المنحلة لان ذلك يتعارض مع المادة 25 من الحقوق المدنية لحقوق الانسان، كما يتعارض مع دستور البحرين وقانون المشاركة السياسية.

من جهته قال الدكتور محمد عبدالله الشمري ، استاذ الاستراتيجية بكلية العلوم السياسية بجامعة النهرين العراقية، بان الانتخابات الامريكية التي ستجري الثلاثاء المقيلة سيكون لها تاثير غير مباشر على الساحة العراقية ، باعتبار ان استقرار العراق وامنها له علاقة مباشرة بالصراع في المنطقة وبدول الجوار واي اتفاق على حل الصراع ستكون الساحة العراقية في مأمن من تلك الصراعات، وقال بان التجربة العراقية مختلفة عن دول المنطقة، بسبب أن الانتقال الى النظام السياسي كان بسبب انهيار نظام سياسي وقيام نظام اخر بديل، وان الانتخابات قد خلقت ديناميكية في العملية السياسية، مشيرا الى انه لا يمكن توقع بشكل كامل من سيفوز بالانتخابات المبكرة القادمة، نظرا لوجود تنافس حقيقي بين المكونات السياسية المختلفة.

لافتاً الى قناعته بأن التراكم والخبرات سيساهم في الاستقرار السياسي ، وان التعددية حالة صحية وممارسة الحياة السياسية والاحزاب ، هي تطور ايجابي ولكن يحتاج الى وقت.

واشار الشمري الى أن مجلس النواب العراقي يتكون من329 مقعداً ، 25 % منها للنساء وتسعة مقاعد مخصصة للأقليات ، وبعد المطالبات الشعبية العام الماضي هناك مقترحات بخفض عدد اعضاء مجلس النواب العراقي الى 200 او 250 مقعداً فقط ، مع انشاء غرفة تشريعية ثانية ' اتحادية ' ومن المتوقع دخول عدد كبير من الشباب في الانتخابات المبكرة المقبلة خاصةوان اكثر من ٥٠ % من الشعب العراقي هم دون سن العشرين، واكثر من ٦٠% دون سنة الخامسة والعشرين سنة.

من جانبه قال عمر العطعوط، الخبير الدستوري والمحامٍ الاردني العضو المؤسس في المنظمة العربية للقانون الدستوري أن الانتخابات البرلمانية الاردنية تعتبر من الاقدم

في المنطقة منذ انشاء الدستور الاردني ، واول مجلس تشريعي عام 1929 ، بامارة الاردن واستمرت الانتخابات حتى استقلال المملكة.

لافتا الى ان الاردن شهد العديد من المحطات السياسية منها اغلاق البرلمان ولكن بعد تظاهرات 1989 في "هبة نيسان' وبعد الوضع الاقتصادي السيئ وانهيار الدينار الاردني الذي خسر ثلث قيمته تم اعادة الانتخابات ضمن قانون انتخاب عادل ، يراعي الصوت العددي ونتج عنها مجلس نواب قوي.

وقال العطعوط نحن في الجائحة، ومن الافضل عدم اجراء الانتخابات المقررة في 27 يناير 2021 رغم انها استحقاق دستوري لاننا لا نضمن نسبة المشاركة في ظل عدم وجود دواء ولقاح للفايروس كورونا.

موضحا بان اي انتخابات بدون احزاب سياسية لن تكون المرجوة لان الاحزاب لديها برامج بخلاف الاشخاص ، وشكا من المال السياسي الاسود ، وان دور الهيئة المستقلة للانتخابات تعد كشوفات الناخبين ، تقديم طلبات الترشيح وتراقب العملية الانتخابية وتديرها بالتنسيق الكامل مع وزارة الداخلية، لكن المشكل ان تشكيلها تاتي بأمر ملكي بالتشاور مع المختصين.

فيما قال ماجد المطيري رئيس الجمعية الكويتية للشفافية ، بان التجربة البرلمانية الكويتية تعتبر الاقدم في منطقة الخليج والاكثر شفافية من الدول الاخرى حيث بدأت عام 1962 ، لكنها تواجه مشاكل بين الحين والآخر حيث تم حل المجلس 9 مرات ، 6 مرات خلال اخر 15 سنة ، وتم اسقاط 2 وزارتين ' حكومتين ' وان وجود الانتخابات يعطي مؤشر الى استمرار الحياة بشكل طبيعي وتثبيت الاستقرار في الكويت.

واشار المطيري الى ان التجربة الكويتية تمتاز بسقف الحريات المرتفع جدا ، ويمكن لاعضاء البرلمان قول ما يشاؤن ، لافتا الى ان الحياة السياسية الكويتية قد مرت بعدة مراحل ومشاكل تم حلها ، ولكن في اللمشكلة تكمن في عدم توجد احزاب سياسية، والاستعاضة عنها بالكتل السياسية، وهي تختلف فيما بينها خاصة في التصويت على بعض القرارات ، ولم تستطع السلطة الحاكمة احتواء المعارضة في البرلمان.

وقال المطيري بان ما يميز الكويت هو عدم وجود العدائية الكبيرة ضد الحكم ، بحكم صغر البلد ومرونة التعاطي السياسي، كما لا يوجد نية لمنهج سياسي لحفظ التجربة البرلمانية ويطورها.

ادار الندوة محمد حسن العرادي رئيس تحرير تلال نيوز عربية بالتعاون مع الجمعية البحرينية للشفافية